

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.299
9 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الخامسة عشرة

محضر موجز للجلسة ٢٩٩

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الأربعاء، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة كورتي

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، كما ينبغي تبيانها في مذكرة مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى
Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الثاني والثالث المقدمان من اثيوبيا (تابع) CEDAW/C/ETH/1-3 و CEDAW/C/ETH/1-3 و

(Add.1)

١ - بناء على دعوة الرئيسة اتخذت السيدة هايلى مايكل والسيدة اسفاو (اثيوبيا) مكانهما الى طاولة الاجتماع.

٢ - السيدة هايلى مايكل (اثيوبيا): قالت إن الوثيقة CEDAW/C/ETH/1-3 المؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ لم تتضمن التقرير الذي قدمته حكومتها قبل سنتين سابقتين. وهي تعتقد أن ذلك التقرير مقدم من إحدى المنظمات غير الحكومية. وبالإضافة الى ذلك فإن بعض المعلومات التي تضمنها تفتقر الى الدقة. ونظرا لأن كثيرا من أسئلة الخبراء قد استندت الى تلك الوثيقة فإنها سوف تسعى للرد على النقاط المثارة فيها وإجراء التصويبات حسب الاقتضاء.

٣ - ومضت تقول كانت المرأة في اثيوبيا وحتى وقت قريب مواطنة من الدرجة الثانية لا تستطيع المشاركة في العملية السياسية وتمتقر لإمكانية الحصول على الموارد وتجبر على الزواج المبكر وعلى ممارسة البغاء. إلا أن المرأة لعبت دورا مهما في الكفاح ضد الطغمة العسكرية التي سقطت في أيار/مايو ١٩٩١ وكرست حقوق المرأة الآن في الدستور بالرغم من أن القوانين المدنية والجنائية لم توحد حتى الآن.

٤ - وقالت إنها قد استمعت باهتمام لاقتراح اللجنة القاضي بإدخال مزيد من التدابير التشريعية والإدارية لمكافحة الختان والتشويه الجسدي. بيد أن التشريعات وحدها لن تكون كافية نظرا لأن الأمهات أنفسهن يؤيدون هذه الممارسات. ولن يتم استئصالها إلا عن طريق التعليم كما يجب أن نضع في الاعتبار أيضا أن الممارسات التقليدية الضارة لا تقتصر فقط على تشويه الجسد وإنما تشمل أيضا تشويه الوجوه والحرمان من الأكل ونزع الأسنان ويخضع لها الرجل والمرأة على السواء. وقالت إن حكومتها تكافح مثل هذه الممارسات بإنشاء العيادات الصحية في المناطق الصحية لتوعية السكان بطابعها الضار.

٥ - وقالت إن الإدعاء بأن الأم تترك تعاني وحدها أثناء فترة الولادة هي ادعاءات لا أساس لها. وفي حين أن تلك الممارسة قد تحدث في مجتمعات منعزلة في المناطق النائية فإنها لا تنتشر في أوساط غالبية السكان في اثيوبيا. وليس صحيحا كذلك أن أساليب العلاج القائمة على الطب التقليدي في اثيوبيا تتعرض للاهمال.

٦ - ومضت تقول، فيما يتعلق بمسألة الإثنية إن جميع الفئات الإثنية في اثيوبيا تتمتع بحق تقرير المصير وباستخدام وتطوير لغاتها وثقافتها. ولذلك فإن المخاوف من نشوب نزاع فيما بين تلك الجماعات، مثل ما حدث في رواندا لا تستند الى أساس. وتتوفر في الوقت الحالي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة باللغة الأمهرية وحدها، وهي لغة عمل الحكومة. وتجري ترجمتها الى اللغات الأخرى في اثيوبيا ولكن توجد حاجة لموارد اضافية.

٧ - السيدة اسفاو (اثيوبيا): ردت على الأسئلة التي أثيرت بشأن المادة ٢ من الاتفاقية فيما يتعلق بادماجها في التشريع الوطني فقالت إن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة مكرس في دستور اثيوبيا. إذ يتمتع كل منهما بحقوق سياسية وقانونية متساوية في الملكية والميراث. وتتم جميع الزيجات برضا المرأة التي تتمتع بحق متساو في الطلاق. وتقوم لجنة برلمانية نسائية حاليا بدراسة القوانين المدنية والجنائية وقوانين الأسرة لضمان حذف المواد التي لا تتفق مع الدستور. كما حظر الدستور أيضا العادات والممارسات التي تحرم المرأة من حقوقها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أو التي تسبب لها أضرارا جسدية. وتمثل حملات التوعية أهمية خاصة في هذا الصدد لتوعية المرأة بحقوقها. وتجري المكاتب الإقليمية لشؤون المرأة دراسة لتنازع القوانين العرفية والدستور، إلا أن المساعدة الدولية في هذا المجال ستلقى الترحيب.

٨ - وردت على السؤال المثار بشأن المادة ٣ والخاص بوظيفة وفعالية الآلية الوطنية التي أنشئت لتعزيز تمتع المرأة بحقوقها، فقالت إن لكل وزارة حكومية إدارة تعنى بالجنسين لضمان إدماج قضايا المرأة في خططها.

٩ - وفيما يتعلق بموضوع العمل الايجابي (المادة ٤)، قالت إنه تم اعتماد سياسة وطنية تتعلق بالمرأة في عام ١٩٩٢ وأنشئت وحدات نسائية على الصعيدين الاقليمي والمحلي لرصد تنفيذها بالرغم من أن عملها يتعرض للاعاقة بسبب عدم توفر الموارد الملائمة. وتحظى بالأولوية طبقا لخطة العمل الوطنية، احتياجات الرعاية الصحية الخاصة بالمرأة والطفل. وقد أثر ادخال أساليب توفير العمالة في المناطق الريفية وبشكل غير مباشر، حيث أدى الى زيادة مشاركة المرأة والطفل في التعليم. ويتم حجز ثلث الأماكن في المؤسسات التدريبية للمرأة، واستطاعت أن تنافس على قدم المساواة في الحصول على الأماكن المتبقية. ويحق للطالبات التسجيل في الجامعات بمستويات أكاديمية أدنى من نظرائها من الذكور، أما في المدارس فقد وضعت المناهج لمحاربة الأدوار النمطية للجنسين وتم تدريب المعلمين على فهم أهمية تعليم المرأة في تحقيق الديمقراطية والتنمية.

١٠ - وأشارت الى أن ارتفاع معدل ممارسة البغاء في اثيوبيا يعزى بدرجة كبيرة الى حقيقة أن المرأة مستبعدة من الحياة الاقتصادية. وأكد الدستور أنه يحق لها الحصول على تدابير ايجابية لإصلاح تلك الحالة. وتبعاً لذلك فقد أنشئت برامج تدريبية لمساعدة المرأة في اكتساب المهارات التي توفر لها سبلا بديلة

لكسب العيش. وفي حين أن زيادة مشاركة المرأة في التعليم سوف تساعد أيضا، فلم يتيسر حتى الآن جعل التعليم إلزاميا لعدم توفر المدارس.

١١ - وفيما يتعلق بالاتجار في المرأة والعنف الموجه ضدها (المادة ٥)، ذكرت أنه طالما ظلت المرأة تهاجر من المناطق الريفية بحثا عن العمل كخادمة في المنزل سيكون من الصعب تحديد ما إذا كان ذلك يمثل تجارة أم لا. وفيما يتعلق بالعنف والذي يشمل الممارسات التقليدية الضارة مثل تشويه الجسد، فقد بدأت حملات الآن لتوعية المرأة بحقوقها وتوعية المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية ووكلاء إنفاذ القانون. ووضعت مواد تعليمية بشأن الموضوع بالتعاون مع الجماعات النسائية والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك تستخدم وسائل الاتصال لإعلام المواطنين بأن تلك الممارسات تتعارض مع الدستور الذي صادقوا عليه بأنفسهم. ولن يتم في النهاية القضاء على تلك الممارسات إلا عندما تدرك المرأة نفسها طابعها الضار.

١٢ - وفيما يتعلق بالمادة ٦، أفادت أنه بالرغم من أن الجرائم المرتكبة ضد الأخلاق يعاقب عليها القانون فلا يوجد قانون يحظر البغاء. وفيما يتعلق بالزواج المبكر فإن منشأه هو حقيقة أن المرأة لا تفتقر إلى ملكية الأرض فقط وإنما تحتاج إلى مهر تأتي به عند الزواج. فالحاجة إلى تزويد الطفلة بمهر تفقر أسرتها مما أدى إلى التنافس للحصول على المهر ومن ثم إلى ممارسة الزواج المبكر. أما في شمال اثيوبيا حيث تتمتع البنات بالحق في حياة أرضها عندما تبلغ سن السابعة عشرة وأن من البديهي أن يرى المزارعون عدم جدوى تزويج بناتهم قبل أن تملك مواردها الخاصة. وعندما تملك البنات أرضها الخاصة لا تكون محتاجة إلى أي مهر ولذلك يمكن القول بأن الممارسات الثقافية تتغير بسبب تغير السبب الموجب لها وليس نتيجة لإصدار التشريعات.

١٣ - وفيما يتعلق بممارسة الديمقراطية في مجتمعات تتدنى فيها مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، الأمر الذي أثير طبقا للمادة ٧، رأت أنه في حين أن التعليم يعزز من الديمقراطية فإن وعي السكان بانعدام الديمقراطية هو الذي يوفر الحافز لتحقيقها. وفي اثيوبيا كانت غالبية السكان الذي كافحوا ضد النظام العسكري من أجل تحقيق السلام والعدالة والديمقراطية من المزارعين. ومن جهة أخرى فإن كثير من البلدان تتمتع بدرجة عالية من الإلمام بالقراءة والكتابة وهي أيضا بلدان غنية ولكنها غير ديمقراطية. فالديمقراطية عملية مستمرة وتملك اثيوبيا حاليا المؤسسات اللازمة لانجاح تلك العملية من خلال المحاكم المستقلة، والفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، وجيش يتجه ولاؤه للدستور فقط.

١٤ - وتطرق إلى دعوى عدم وجود حقوق إنسان في اثيوبيا، فقالت إن الدستور قد نص على الحماية من التعذيب والعنف وأعطى المحتجزين الحق في المثل أمام المحكمة في غضون ٤٨ ساعة من وقت احتجازهم. فضلا عن ذلك يتوفر للاثيوبيين حرية الكلام والتعبير والتنظيم وحرية الصحافة. وتتم

الممارسات التقليدية بمزيد من التعقيد فلا يصح تناولها كمجرد قضايا لحقوق الإنسان ولكن تبذل قصارى الجهود لتحديد الممارسات مثل العنف العائلي التي تعتبر انتهاكات لحقوق الإنسان للمرأة.

١٥ - وأشارت الى الإلمام بالقراءة والكتابة والسلطة السياسية فقالت إنه في حين تعتبر التعليم مهما إلا أنه لا يضمن بأي حال من الأحوال توفر الأمانة أو الالتزام. إذ أن ثلثي القادة على الصعيد الشعبي هي قيادات نسوية بالرغم من انتشار الأمية في أوساطها وذلك للاعتقاد بأنها بعيدة من الفساد.

١٦ - أما فيما يتعلق بخبرات المرأة القانونية، فقالت إن عددا قليلا من النساء يشغلن مناصب في القضاء وأن إحدى النساء تشغل منصبا بين كبار المدعين العامين الثلاثة في مكتب المدعي الخاص. وستقدم معلومات اضافية في تقرير لاحق.

١٧ - ومضت تقول إن مسألة الجنسية المثارة بموجب المادة ٨ فقد نص الدستور الجديد بشأنها على عدم حرمان المواطن الاثيوبي، سواء كان رجلا أو امرأة، من حقه في الجنسية حتى في حالة الزواج من شخص أجنبي.

١٨ - وردا على عدد من الأسئلة المثارة بموجب المادة ٨٠، قالت إن الفقر والبطالة هما المسؤولان الى حد كبير عن ترك الطالبات للمدارس. أما موضوع الأدوار النمطية الثقافية فهو أكثر تعقيدا ولا يمكن تغييره بقانون ولكن سوف يختفي فقط عندما تنعدم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الموجبة له. وينبغي أن تتصدى المرأة بنشاط لتحديات الأدوار النمطية وأن تتطالب بحقوقها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقالت إنها تشعر بإحراز تقدم في هذا المجال.

١٩ - وفيما يتعلق بقضايا تنظيم الأسرة وصحة المرأة الانجابية، قالت إنها تمثل جزءا لا يتجزأ من السياسات الجديدة. فقد منح الدستور المرأة الحق في الحصول على المعلومات بشأن المسائل المهمة مثل تنظيم الأسرة والتغذية. وأضافت أن الإجهاض رغم أنه غير مشروع، يمارس على نطاق واسع وهو مسؤول عن كثير من حالات الوفاة.

٢٠ - السيدة هايلي مايكل (اثيوبيا): قالت إن عمليات الاغتصاب، لا تزال، بسبب الوصمة المرتبطة بها، قليلة التسجيل بالرغم من المخاطر التي تسببها متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، أما الأطفال المولودون نتيجة الاغتصاب وخارج نطاق عش الزوجية فقد منحهم الدستور مركز الأطفال المولودين لأبوين متزوجين. وفيما يتعلق بمتلازمة نقص المناعة المكتسب، يجري حاليا تنفيذ حملات مكثفة بواسطة وزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية. ويمكن أن يساهم الخوف من الاصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب في الاختفاء التدريجي لتعدد الزوجات مثلما يساعد في ذلك أيضا التعليم واحترام حقوق المرأة.

٢١ - وعندما سئلت لتفسر أسباب كبر الأسر قالت إن العدد الكبير للأطفال يعتبر ضروريا في المجتمعات الزراعية لتوفير العمل المجاني لتلك الأسرة. كما يعتبرون مصادر محتملة أيضا لتوفير الأمن للأباء عندما تتقدم بهم الأعمار.

٢٢ - وبالإشارة الى عمل المرأة والأسئلة المثارة بموجب المادة ١١، قالت إن جميع القوانين التمييزية ضد المرأة العاملة قد حذفت من الدستور. وأصدرت اثيوبيا إعلانا جديدا للعمل في عام ١٩٩٣، يتفق مع حقوق المرأة وأشار الى حق المرأة والرجل في الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي، وضرورة أن تتوفر للمرأة فرص متساوية في العمل والحماية من مخاطر الوظيفة والحق في مرتب ثلاثة أشهر أثناء إجازة الولادة والحق المتساوي في الترقية والمعاش. وتستخدم المرأة أساسا في القطاع غير الرسمي الذي يحظى حاليا باهتمام خاص. وفيما يتعلق بالمرأة الريضية، وهي مسألة أثيرت بموجب المادة ١٤، فقد أعطت خطة عمل الحكومة الاتحادية الوطنية أولوية خاصة لبرامج التدريب كجزء من استراتيجية التنمية القائمة على الريف. وتجري الأعمال التحضيرية وضمن القيود التي تفرضها الموارد المحدودة، لتدريب المرأة في الأنشطة الانتاجية وتعليمها قدرات جديدة. وفيما يتعلق بإعادة توطين السكان المشردين، قالت إن برامج إعادة التأهيل الاجتماعي لمعالجة تلك الاحتياجات قد حظيت ومنذ البداية بأولوية من قبل الحكومة الانتقالية.

٢٣ - وتطرق الى دعاوى منظمة العفو الدولية بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان في اثيوبيا، فذكرت أن تلك الدعاوى لا تستند الى أساس. وفي الحقيقة يتم في الوقت الحالي التمتع بحقوق الإنسان لأول مرة في اثيوبيا منذ وقت طويل. أما الادعاءات دون بنية ضد الحكومة فلا يمكن أخذها مأخذ الجد.

٢٤ - وقالت ردا على سؤال أثير بموجب المادة ١٦، لقد منح الدستور للرجل والمرأة في سن الزواج القانوني الحق في الزواج وفي تكوين الأسرة دون عائق بسبب العرق أو الجنسية أو الدين. ويتمتع المرأة والرجل على السواء بحقوق متساوية أثناء الزواج وعند فسخه. ويستخدم المحكمون في حالة الزواج أو الطلاق إذا تم اختيار القانون العرفي أو الديني بدلا من الاجراءات القانونية. وتم إلغاء مفهوم الرجل بوصفه ربا للأسرة من قبل الدستور، نظرا لأن الرجل والمرأة يتمتعان بنفس الحقوق في الحصول على الموارد وإدارتها، والتمكين السياسي، والخدمات الاجتماعية.

٢٥ - السيدة أبابا: قالت يجب على الحكومة أن تحاول التوفيق بين الجماعات الإثنية المختلفة وتجنب المواجهة.

٢٦ - السيدة غارسيا برنس: لاحظت أن أسئلتها لم تلق الاجابة الكاملة، فقالت إنها سوف ترحب بمزيد من المعلومات بشأن الاستراتيجية الوطنية التي قررت الحكومة تنفيذها فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان عموما كما أن الوعي والرغبة المتزايدة لمكافحة تلك الانتهاكات سوف تكون عوامل مهمة وإن لم تكن كافية في حد ذاتها لحل مشكلة تبعية المرأة المطلقة. إلا أنها اعترفت بالتقدم الذي تم احرازه وبتصميم الحكومة على إحداث التغيير.

٢٧ - الآنسة شكوب شيلنغ: قالت يحتوي دستور اثيوبيا الجديد على كثير من السمات المشجعة والتي تشمل الأحكام المتعلقة بالعمل الايجابي والذي يمكنه إذا ترجم الى اللغة الانكليزية، أن يخدم كنموذج للبلدان الأخرى.

٢٨ - ومضت تقول إنها ترحب بمعلومات اضافية بشأن احترام القوانين العرفية والتي وإن لم يعد يعترف بها الدستور الجديد، فإنها لا تزال تمثل جزءاً من الثقافة الشعبية. ورحبت بالجهود التي تبذلها الحكومة لإبراز الممارسات التقليدية الضارة وتساءلت عما إذا كانت تلك المسألة قد عولجت على الصعيد الاقليمي بواسطة مراكز اتصال خاصة بالمرأة.

٢٩ - وقالت ونظرا لارتفاع مستويات الأمية وتعددية اللغات في بعض البلدان، سيكون من المفيد استخدام أكثر وسائل الاتصال فعالية مثل المواد الفكاهية ومواد الكرتون لتعزيز التوعية بالاتفاقية.

٣٠ - السيدة كوريا: لاحظت أن أسئلتها لم تلق الإجابة بسبب عدم صياغتها على نحو واضح، فقالت إنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء محدودية مشاركة المرأة في مستويات صنع القرار بما في ذلك البرلمان الوطني. وتتعارض تلك الحالة تعارضا واضحا مع الدور الرئيسي الذي تقوم به المرأة الاثيوبية على الصعيد الشعبي.

٣١ - السيدة سترادا كاستليو: رحبت بجهود الحكومة الرامية الى توفير مزيد من الحماية القانونية لحقوق المرأة. وقالت يوجد في اثيوبيا كغيرها من بلدان العالم فجوة كبيرة بين الواقع القانوني والواقع الفعلي لمركز المرأة في اثيوبيا. ولم يوفر بيان الوفد الاثيوبي معلومات ملموسة بشأن الكيفية التي تستجيب بها الحكومة لمشاكل المرأة في ذلك البلد في مجالات مثل انتهاكات حقوق الإنسان وبرامج الرعاية الصحية والتعليم. وقد حان الوقت للانتقال من مجرد الإعلانات والتركيز على اتخاذ اجراءات ملموسة.

٣٢ - ومضت تقول إنها سترحب بتوضيح لذلك البيان يؤكد أن المغالاة في الاهتمام بمسألة تشويه الأعضاء التناسلية سيأتي بنتائج عكسية.

٣٣ - وأخيرا تساءلت عما إذا كانت هنالك اختلافات في توقعات الحراك الاقتصادي والاجتماعي والمهني للمرأة الريفية والحضرية في اثيوبيا.

٣٤ - السيدة جافيت دوديوس: لاحظت التقدم الذي تم إحرازه في حماية حقوق المرأة في اثيوبيا، فقالت إنها سترحب بمزيد من المعلومات بشأن أثر الاستراتيجية في توحيد نهج مركز بشأن الجنسين في اعتماد السياسات العامة. وسيكون من المفيد أيضا معرفة ما إذا كانت قد وضعت برامج للمعونة الطارئة على صعيد القرية لمعالجة احتياجات المرأة المشردة والمرأة التي تفتقر لنظم الدعم.

٣٥ - ومضت تقول ينبغي أن يشتمل تقرير اثيوبيا الدوري المقبل على معلومات ملموسة بشأن تنفيذ المساواة بين الجنسين وبشأن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي قوات الشرطة والقضاء والمؤسسات التعليمية.

٣٦ - السيدة أويدراوغو: أبدت ترحيبها بالنهج المتكامل الذي اتبعته الحكومة للحد من الممارسات التقليدية التي تضر بالمرأة والفتاة، إلا أنها لم توافق على أن الحل يكمن في عقاب الأمهات. وذكرت أن بلادها، بوركينافاسو، قد نجحت في الحد من حدوث الممارسات التقليدية الضارة بمعاينة مرتكبيها الذين تحفزهم الى حد كبير التوقعات في الحصول على مكاسب مالية.

٣٧ - وقالت إنها تود أن تؤكد مرة أخرى أهمية جمعيات المعونة المتبادلة غير الرسمية في مساعدة المرأة في الحصول على الائتمانات لإقامة الأعمال التجارية الصغيرة. وقد تمت محاولة اتباع ذلك النهج بنجاح ملحوظ في كثير من البلدان الأفريقية.

٣٨ - الآنسة خان: قالت في الوقت الذي توافق فيه بأن الممارسات التقليدية لا يمكن القضاء عليها بالأوامر وحدها، فإن من المهم أيضا سن التشريعات ومتابعة برامج وسياسات معينة تهدف الى الحد من الممارسات الضارة.

٣٩ - ومضت تقول إن التقارير الخاصة بإساءة حقوق الإنسان في اثيوبيا قد وردت ليس من منظمة العفو الدولية وحدها، وهي منظمة دولية معروفة ومحترمة، ولكن أيضا من جماعات حقوق الإنسان داخل البلاد نفسها وهي حالة ما كان يسمح بوجودها النظام الأثيوبي السابق.

٤٠ - الآنسة هارتونو: لاحظت أن الأطفال المولودين خارج الزواج يتمتعون بذات الحقوق والحماية الممنوحة لأطفال الزواج، فقالت إنه يمكن الاستنتاج بأنه لم يعد ضروريا للمرأة أن تتزوج لأن أطفالها سوف يتمتعون بنفس الحقوق سواء تزوجت أو لم تتزوج، وقالت ألا يجعل ذلك من الزواج أمرا غير ضروري؟

٤١ - وعقبت على القول بصعوبة تنفيذ برنامج للتعليم الإلزامي طالما أنه يوجد سوق عمل للأطفال، فقالت إن العكس هو الصحيح في بلادها حيث نفذ التعليم الإلزامي للحد من عمالة الأطفال. وأبدت تخوفها من أنه إذا انتظرت اثيوبيا حتى يتوقف استخدام عمل الأطفال فربما لا يتاح لها أبدا تنفيذ برنامج للتعليم الإلزامي.

٤٢ - السيدة تيموثي (ممثلة الأمين العام): قالت إن التقريرين المعروضين على اللجنة مقدمان من الحكومة. وقالت ليس من عادة الأمانة العامة إصدار تقارير للمنظمات غير الحكومية. وهي تأسف لأي لبس يكون قد حدث.

٤٣ - السيدة هايلي مايكل (اثيوبيا): قالت إنها تأسف لأن وفدها لم يستطع الرد على أسئلة بعض الأعضاء بالقدر الذي يرضيهم. وعلقت على الأسئلة التي أثارها الرئيسة فقالت إنه في حين لا يزال الإجهاد يشكل عملاً غير قانوني، فإن الحكومة تعلم أن عمليات الإجهاد لا تزال تمارس في الخفاء. وقد تأكد أن تلك الظاهرة تنتشر على نحو واسع في أوساط المراهقات في المناطق الحضرية. وشرعت الحكومة والمنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية في مناقشات مع الرابطة الوطنية لأطباء أمراض النساء ومكتب شؤون المرأة، لإيجاد السبل لمعالجة هذه القضية. وتسعى تلك الجماعات الى ابتكار أنواع من التدخلات تكون مقبولة للمجتمع ككل. ولا تسعى الحكومة الى التقليل من المشكلة ولكنها تدرك الحاجة الى إجراء مشاورات مكثفة بين مختلف الهيئات التي تشارك في تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج. وقد أجريت دراسة استقصائية بشأن أفضليات موانع الحمل واقترحت الرابطة الوطنية لأطباء أمراض النساء حلاً يركز على منع الحمل يشمل توزيع موانع الحمل والتثقيف عن الجنس في المدارس.

٤٤ - السيدة أسفاو (اثيوبيا): قالت إن الإثنية يمكن أن تصبح قوة إيجابية أو سلبية. وقد تعلم بلدها من خلال تجربة قاسية أن من الخطورة بمكان أن تحرم مختلف المجموعات من أن تعبر عن ذاتها بحرية. وتتألف اثيوبيا حالياً من أكثر من ٨٠ جماعة لغوية وثقافية مختلفة وتحاول الحكومة في الوقت الحاضر جذب تلك الجماعات لكي تصبح جزءاً من أثيوبيا موحدة. وكما هي الحال في الزواج، يمكن أن يظل الشركاء مع بعضهما البعض إذا عامل كل منهما الآخر بحب واحترام. واثيوبيا مجتمع قديم ومحافظ إلا أن إقامة الديمقراطية كانت تجربة لتوحيد جميع الفئات. وبالرغم من وجود معارضة لها، فقد مورست الديمقراطية بطريقة بناءة عموماً. لكن، بعض الجماعات لجأت الى اتباع أساليب مدمرة. وقالت إنها ترى أن الديمقراطية سوف تتحقق في بلادها فقط عندما تتمتع المرأة والطفل بحقوقهما الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع ديمقراطي.

٤٥ - الرئيسة: وافقت على وجوب تعزيز التعليم في مجال حقوق الإنسان لأنه يؤدي الى احترام الديمقراطية وفهمها. ومع أن من الصحيح أن مشاكل اثيوبيا لن تختفي بين عشية وضحاها، فلن تستطيع اثيوبيا تعزيز الديمقراطية والاستقرار فيها طالما ظل أكثر من نصف سكانها يعاني من مركز الدونية. ويتبقى أن تطلب الحكومة المساعدة الخارجية التقليدية للتغلب على مشكلة الفقر. ويقف كثير من المؤسسات بما فيها الصندوق الإنمائي للمرأة على أهبة الاستعداد لمساعدتها في تنفيذ خططها الإنمائية. وحثت اثيوبيا على تحديد أولويات العمل بدقة على الرغم من نهجها الشامل بشأن التنمية وأن تعطي مزيداً من الاهتمام، بوصفها دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لحقوق الإنسان الأساسية لجميع مواطنيها.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥